الشروط والأحكام العامة
لربط وديعة لأجل

١. في حالة عدم ذكر تعليمات عن كيفية التصرف في الوديعة عند الإستحقاق فإن الوديعة ستجدد تلقائياً لمدة مماثلة بنفس الشروط وبسعر العائد المعلن من البنك على الودائع عند التجديد.
٢. في حاله الودائع ذات العائد المدفوع مقدما لا تجدد الوديعة تلقائيا، الا في حاله وجود تسهيل ائتماني بضمان الوديعة فسوف تجدد حتى انتهاء التسهيل الممنوح من البنك.
٣. أى تغيير في التعليمات المتعلقة بالوديعة يجب أن تبلغ للبنك كتابياً قبل ٤٨ ساعة على الأقل من تاريخ إستحقاق الوديعة.
٤. في حالة طلبكم سحب أي مبلغ كلي أو جزئي من الوديعة قبل تاريخ الاستحقاق بالجنيه المصري سوف يخفض العائد على الوديعة ويطبق سعر العائد المعلن في تاريخ ربط الوديعة لأقرب وديعة من حيث المدة وذلك في حالة الوديعة المدفوعة مقدمًا أما في حالة الوديعة غير المدفوعة مقدمًا سوف يخصم ٣٪ من سعر العائد المعلن في تاريخ طلب السحب للمدة الحقيقية لأقرب وديعة، أما في حالة الوديعة الأجنبية تحسب عمولة الكسر على أساس العائد الحالي للمدة المتبقية للمبلغ المكسور مضافًا لها ١٪ ومطروحًا منه العائد الحالي المطبق للوديعة بحد أدني ٣٠ دولار أو ما يعادلها.
٥. في حالة طلب تجديد الوديعة لمدة أو لمدد أخرى فسيتم منح سعر العائد الساري بالبنك في تاريخ التجديد حسب سعر العائد المعلن لدى البنك علي الموقع الالكتروني للبنك.
٦. يبدأ تاريخ سريان إحتساب العائد للودائع التي يتم ربطها من إيداعات نقدية طبقاً للنظام المعمول به بالبنك.
٧. أقر بأنني مسئول مسئولية كاملة عن صحة البيانات المدونة بهذا الطلب.
٨. يحق للبنك – في أي وقت – كسر الودائع / الشهادات وله الحق أن يقوم بتسوية الديون أو المبالغ المستحقة له بخصمها من أي ودائع / شهادات / حساب جاري / حساب توفير خاصة بنا دون الحاجة للحصول على موافقتنا المسبقة.
٩. أفوض البنك تفويض نهائي غير قابل للإلغاء بإجراء المقاصة بين أي مبالغ تستحق للبنك في أى صورة من الصور وبين أي ودائع / شهادات / حساب جارى/ حساب توفير خاصة بنا لدى البنك. وإذا كانت هذه الودائع / الشهادات / الحساب الجارى/ حساب التوفير بغير عملة المبالغ المستحقة للبنك فإن للبنك الحق في بيعها أو تحويلها إلى عملة المبالغ المستحقة للبنك وسيتم حسابها طبقاً لمتوسط سعر الصرف (شراء + بيع) /٢ بالبنك في يوم البيع أو التحويل.
١٠. يصرح للبنك التجاري الدولي (مصر) بالكشف عن البيانات وتقديم المستندات الخاصة بهذه الودائع عند إتخاذه الإجراءات القانونية ضدنا.
١١. أقر بأن مبلغ الوديعة من أموالي الخاصة كما أقر بمشروعية وسلامة مصدرها وأنها لاتتعارض مع قانون مكافحة غسل الأموال ولائحته التنفيذية والقرارات المنفذة له.
١٢. يخضع هذا الطلب ويفسر طبقاً لاحكام القانون المصري
١٣. أي نزاع ينشأ بخصوص تطبيق أو تفسير أي بند من بنود هذا الطلب يتم الفصل فيه عن طريق محاكم الجيزة بكافة درجاتها بجمهورية مصر العربية.
١٤. حرر هذا الطلب باللغتين الإنجليزية والعربية وفي حالة الإختلاف بين النصين يعتد بنص اللغة العربية.
١٥. نقر بعلمنا وقبولنا بلائحة التعريفات والمصروفات والعمولات والعوائد المطبقة من قبل البنك علي المنتجات والخدمة التي يقدمها لنا وانها معلنة لدي كافة فروع وقنوات الاتصال بالبنك بما فيها الموقع الالكتروني الرسمي للبنك، كما نقر بأحقية البنك في تعديل تلك اللائحة بشكل دوري دون الحاجة الي الحصول علي موافقتنا المسبقة.
١٦. انه في حال رغبتنا في اغلاق الحساب او ايقاف التعامل عن منتج او خدمة معينة، فإننا نلتزم بالتوجه الي أقرب فرع و/او الاتصال بمركز اتصال العملاء الخاص بمصرفكم كما يمكن الاستعلام عن المصروفات والخصومات المطبقة من قبل البنك في هذه الحالة (ان وجدت) وذلك دون ادني مسئولية او التزام على مصرفنا في هذا الشأن.
١٧. انه في حال تراءى لنا حدوث حالة تلاعب سرقة بحساباتنا او فقدان اي من البطاقات المصرفية المسلمة من مصرفكم لنا (بكافة انواعها)، فإننا نلتزم فورا بالتوجه الي أقرب فرع للبنك و/او الاتصال بمركز اتصال العملاء الخاص بمصرفكم للإبلاغ واثبات تلك الحالة حتى يتمكن البنك فور اخطاره باتخاذ الاجراءات اللازمة للتأكد من صحة ذلك والحيلولة دون وقوع ضرر بنا (ان أمكن) وذلك دون ادني مسئولية او التزام على مصرفنا في هذا الشأن.
١٨. نقر بعلمنا بالية تقديم الشكاوي المتبعة لدي مصرفكم وذلك من خلال المطبوعات المتوافرة بفروع البنك او رسائل البريد الالكتروني او مركز الاتصال بالعملاء الخاص بالبنك، كما نقر بالتزامنا في حال وجود شكوي بالرجوع الي مصرفنا اولا وعدم تقديم الشكوى مباشرة الي البنك المركزي المصري الا في حالة عدم الرد من جانب البنك خلال المدة وبالطريقة المتفق عليها والمعلنة للعملاء من جانب البنك.
١٩. لا يجوز ان يكون مصدر العملة المحلية للشهادة/الوديعة من قرض بالعملة المحلية/الاجنبية وفي حالة مخالفة ذلك يحق للبنك كسر الشهادة/الوديعة دون الرجوع للعميل ودون أدنى مسئولية على البنك.
٢٠. للودائع بالجنيه المصري (بإستثناء الودائع Upfront)، فى حالة تغّير القطاع الخاص بالعميل داخل البنك سيتم تغيير سعر العائد المطبق على الوديعة عند تجديدها حسب القطاع الجديد للعميل.
٢١. يجوز الكسر الجزئى للوديعة مع الإلتزام بالحد الأدنى لربط الوديعة وفقًا لنوع الوديعة.